أسباب ميول الشباب الليبي للهجرة غير الشرعية

دراسة ميدانية على طلبة كلية الاقتصاد والتجارة بمدينة زليتن

خلال الفصل الدراسي ربيع 2024م

فاطمة منصور الطيب

محاضر – الجامعة الأسمرية الإسلامية – كلية الاقتصاد والتجارة – زليتن

Fatmamansour6112020@gmail.com

ملخص البحث:

شهدت الهجرة غير الشرعية في الفترة الأخيرة ارتفاعًا ملحوظًا بين أوساط الشباب الليبي، مدفوعة بجملة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة، فقد أدى تدهور الوضع الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وتراجع فرص العمل، وانخفاض الأجور، إلى إحباط واسع بين الشباب، كما أسهم غياب العدالة في توزيع الدخل، وارتفاع تكاليف المعيشة، وهيمنة فئات معينة على الموارد الاقتصادية، إلى جانب تفشي الفساد، والرشوة، والمحسوبية، وعمليات الخصخصة غير المدروسة للقطاع العام، دون مراعاة خصوصية المجتمع الليبي، في تعميق الأزمة. كل هذه العوامل دفعت العديد من الشباب إلى خوض مغامرة الهجرة غير الشرعية، بحثًا عن حياة أفضل خارج الوطن، رغم ما تنطوي عليه من مخاطر كبيرة.

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الأسباب التي تدفع الشباب الليبي إلى الهجرة غير الشرعية خارج وطنهم، والكشف عن دوافعهم وراء هذا القرار، إضافة إلى دراسة الآثار المترتبة على هذه الظاهرة. وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي، وشملت العينة (170) طالبًا وطالبة تم اختيارهم بطريقة عشوائية بسيطة. كما استخدم الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أبرز أسباب الهجرة غير الشرعية تعود إلى تردي الأوضاع الاقتصادية في ليبيا، بالإضافة إلى عامل الاستقرار السياسي والأمني في الدول المستقبِلة للمهاجرين. واختتم البحث بعدد من التوصيات، كان أبرزها: ضرورة إدراك خطورة الهجرة غير الشرعية من قِبل الجهات المسؤولة، ووضع خطط فعّالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. كما أوصى البحث بأهمية دعم الخريجين وتوفير فرص عمل مناسبة لهم بما يسهم في الحد من هذه الظاهرة.

الكلمات الافتتاحية: (الهجرة غير الشرعية، الأوضاع الاقتصادية، الشباب الليبي، الأجر المناسب)

Abstract:

Illegal migration has recently witnessed a significant increase among Libyan youth, driven by a number of difficult social and economic conditions. The deteriorating economic situation, high unemployment rates, declining job opportunities, and low wages have led to widespread frustration among young people. The lack of fairness in income distribution, the rising cost of living, and the dominance of certain groups over economic resources have also contributed to the deepening of the crisis. These factors, along with widespread corruption, bribery, favoritism, and ill-considered privatization of the public sector, without regard for the specificities of Libyan society, have all contributed to the deepening of the crisis. All of these factors have driven many young people to embark on the adventure of illegal migration in search of a better life abroad, despite the significant risks involved. This research aims to identify the reasons that drive Libyan youth to illegal migration outside their country, uncover their motivations behind this decision, and study the consequences of this phenomenon. The researcher relied on a descriptive approach, and the sample included (170) male and female students who were selected randomly. A questionnaire was also used as the primary tool for data collection. The study's results showed that the most prominent causes of illegal migration are the deteriorating economic conditions in Libya, in addition to the political and security stability in the countries receiving migrants. The study concluded with several recommendations, most notably: the need for responsible authorities to recognize the dangers of illegal migration and develop effective plans to achieve economic stability. The study also recommended the importance of supporting graduates and providing them with suitable job opportunities, which would contribute to reducing this phenomenon.

Keywords: nomic conditions, Libyan youth, appropriate Illegal immigration, eco) (wage

المقدمة:

إن موضوع الهجرة اليوم يثير العديد من التساؤلات حول إمكانية الاندماج والخطر على السلم المجتمعي وفرص العمل.

إذ نلاحظ في الفترة الأخيرة تنافس الدول المتقدمة على تقديم الإغراءات لليد العاملة عالية التأهيل، وذلك في محاولة منها لجذبها.

تؤكد النظرية الاقتصادية ونظريات التنمية على الأهمية البالغة لرأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وطويل الأمد. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الدول النامية خلال العقود الخمسة الماضية في تحسين مستوى التعليم وبناء كوادر علمية ووطنية مؤهلة، إلا أنها

لا تزال تعاني من نقص حاد في الكفاءات العلمية واليد العاملة المتخصصة، ويُعزى ذلك في الغالب إلى الهجرة المستمرة لهذه الكفاءات إلى الخارج.

تُعد ليبيا من الدول التي تعاني بشكل واضح من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث تزايدت في الآونة الأخيرة رغبة بعض الشباب الليبي في مغادرة البلاد بطرق غير قانونية، بحثًا عن فرص عمل أفضل ومستوى معيشي لائق، سعياً لتحسين أوضاعهم الاجتماعية. ويأتي ذلك رغم إدراكهم للمخاطر الكبيرة التي قد تواجههم أثناء رحلتهم، التي قد تصل في بعض الأحيان إلى فقدان حياتهم. وبهذا، تُعد هجرة الشباب ظاهرة مجتمعية معقدة ومتعددة الأبعاد، تتداخل فيها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

مشكلة البحث:

لقد أصبحت الهجرة ظاهرة غير قارية، مختلفة الأبعاد والتأثيرات، وتثير العديد من الإشكاليات.

تمثل هجرة الشباب، وما يصاحبها من فقدان للمهارات والكفاءات، إحدى أبرز التحديات التي تواجه مسيرة التنمية على المديين القريب والبعيد، نظرًا لما يشكله رأس المال البشري من عنصر أساسي في بناء المجتمعات وتقدمها. وتعاني ليبيا، شأنها في ذلك شأن العديد من دول العالم النامي، من هذه المشكلة التي تُعد عائقًا حقيقيًا أمام تحقيق التنمية المستدامة، من مشكلة هجرة الشباب، فإلى جانب المشاكل المتعلقة بالجوانب السياسية والاقتصادية، برزت إلى الوجود مشكلة معاصرة تتجسد في هجرة الشباب غير الشرعية.

مما سبق نطرح السؤال التالي:

س/ ما الأسباب والدوافع سواء الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للهجرة غير الشرعية لدى عينة البحث؟

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في الآتي:

1- التعرف على سمات وخصائص المهاجرين غير الشرعيين الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية.

2- التعرف على دوافع وأسباب ميول الشباب نحو الهجرة غير الشرعية خارج أوطانهم.

3- التعرف على الآثار المترتبة للهجرة غير الشرعية على السلم المجتمعي الليبي.

أهمية البحث:

إن موضوع الهجرة غير الشرعية يطرح نفسه بإلحاح، إذ تعد هذه الظاهرة وضعاً يلزم تغييره، خصوصا وأنها أصبحت منتشرة في بلادنا بشكل ملحوظ، ومن ثم كان من المهم إلقاء الضوء على أسباب هذه الظاهرة، وبيان طرق علاجها، وذلك من خلال معرفة الأسباب والدوافع لدى الشباب عينة البحث، يمكن توضيح ذلك في النقاط الآتية:

1- تسليط الضوء على هجرة الشباب، من حيث الأسباب والدوافع وأثرها على الأمن المجتمعي في بلادنا.

2- قد يكون لهذا البحث دور في الكشف عن أسباب ودوافع هجرة الشباب إلى الخارج.

3- مساهمة البحث في محاولة لمعالجة واحدة من أهم القضايا المهمة، لحماية الأمن المجتمعي للدولة.

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها:

أن الدوافع الاقتصادية تأتى في مقدمة أسباب الهجرة غير الشرعية، فقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور، وما يقابله من ارتفاع في مستوى المعيشة، وزيادة معدلات البطالة إلى جانب الأوضاع السياسية الغير مستقرة، وقفت جميعها وراء رغبة العديد من الشباب الليبي في الهجرة، بحثا عن وضع معيشي أفضل.

منهجية البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة " أسباب ميول الشباب الليبي للهجرة غير الشرعية " من خلال دراسة ميدانية على طلبة كلية الاقتصاد والتجارة بزليتن خلال الفصل الدراسي ربيع 2024م، حيث يحاول هذا المنهج من خلال المقارنة والتفسير والتقييم الوصول إلى تعميمات ذات معنى حول موضوع الدراسة.

نطاق البحث:

- الناحية المكانية: كلية الاقتصاد والتجارة - زليتن
- الناحية الزمانية: الفصل الدراسي ربيع 2024م

الدراسات السابقة:

سنتناول بعض الدراسات التي كان لها هدف مشترك مع بحثنا الحالي، وهي كما يلي:

– دراسة (الربايعة، ١٩٩٥) "التغير في ثقافة المهاجرين العرب في مدينتي بنجامين وسيراكيوز في الولايات المتحدة".

هدف هذا البحث إلى دراسة حجم التغير الحاصل في ثقافة المهاجرين العرب بالولايات المتحدة الأمريكية، مع التركيز على مدى اندماجهم في الثقافة الأمريكية. وقد انصبّ الاهتمام على تحليل عدد من العناصر الثقافية المحددة، وهي: أنماط اللباس، والعادات الغذائية، والعلاقات الاجتماعية داخل الأسرة العربية المهاجرة، إضافة إلى أساليب تربية الأطفال. وقد خلصت الدراسة إلى أن الاندماج الثقافي والاجتماعي يكون أكثر قابلية للتحقق عندما يكون عدد المهاجرين محدودًا، ويقيمون في مدن صغيرة غير مكتظة ولا يتركزون في أماكن بعينها. كما أظهرت النتائج أن الغالبية العظمى من المهاجرين العرب مندمجون في نمط الحياة الاجتماعية السائد في المجتمع الأمريكي، وقد تكيفوا إلى حد كبير مع الثقافة المحلية، ما أسهم في اندماجهم المهني وارتفاع مستوياتهم المعيشية بشكل ملحوظ.

– دراسة (غانم، ١٩٩٥) " المهاجر المصري".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والأسرية للمهاجرين المصريين، بالإضافة إلى استكشاف طبيعة الروابط والعلاقات الاجتماعية التي تجمعهم بأبناء المجتمع المضيف، وكذلك العلاقات التي تربطهم بوطنهم الأصلي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن شكل العلاقات الاجتماعية التي تجمع المهاجر بأسرته، وأبناء وطنه في المهجر، وأفراد الجاليات الأخرى، وأبناء المجتمع المضيف، يتأثر بشكل مباشر بموقف المجتمع المضيف ذاته من المهاجر. إذ تبيّن أن علاقات المهاجرين المصريين بأبناء المجتمع المضيف تقتصر غالبًا على بيئة العمل، بينما تكاد تنعدم العلاقات مع أفراد الجاليات الأخرى. كما كشفت الدراسة أن المهاجر المصري العائد غالبًا ما يعاني من شعور بالغربة والاغتراب تجاه مجتمعه الأصلي وأهله عند عودته، ويواجه صعوبات كبيرة في إعادة التكيف مع نمط الحياة في وطنه.

– دراسة (وش، 2000) "تطور دواعي هجرة المغاربة للخارج".

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف التطورات التي شهدتها هجرة المغاربة إلى الخارج، مع التركيز على خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية، ومواقفهم تجاه تأثير الهجرة على حياتهم الشخصية، وأسرهم، وأبنائهم، إضافة إلى تطلعاتهم المستقبلية، ومشروعاتهم الاقتصادية،

والمشكلات التي يواجهونها، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الدوافع الاقتصادية تُعد العامل الأساسي في قرار الهجرة، حيث جاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية. كما بيّنت أن تطور دوافع الهجرة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها كل من المغرب وأوروبا الغربية، إلى جانب تأثره باستراتيجية المهاجر المغربي المقيم بالخارج والمغربي المقيم في أوروبا.

- دراسة (أحمد، 2008) "الهجرة غير الشرعية بين حلم الشمال والموت غرقاً".

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة الاستطلاعية إلى التعرف على مختلف أبعاد وجوانب ظاهرة الهجرة غير الشرعية، موضوع البحث. وقد اعتمد في دراسته على أسلوب دراسة الحالة، من خلال اختيار قرية "ميت بحر حلاوة" – إحدى قرى مركز سمنود بمحافظة الغربية – كنموذج للبحث، وهي من القرى التي شهدت نسبة عالية من هجرة الشباب بطرق غير شرعية، واستند الباحث إلى مقابلات أجريت مع ثلاثة أفراد من أبناء القرية ممن سبق لهم محاولة الهجرة غير الشرعية. وقد استخدم أسلوب المقابلة المتعمقة كأداة لجمع البيانات، دون الاعتماد على دليل مُعدّ مسبقًا، بل اتبع منهج التداعي الحر في طرح الأسئلة، بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الظاهرة. وتركزت المقابلات على استعراض التاريخ الشخصي للحالة، والظروف الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بها، والدوافع المؤدية للهجرة، بالإضافة إلى تفاصيل رحلة الهجرة، سواء في حال نجاحها والإقامة في بلد الاستقبال، أو في حال فشلها والعودة إلى الوطن، وكذلك تجربة التكيف وإعادة الاندماج في المجتمع الأصلي بعد العودة.

- دراسة (شريف، عبد العزيز 2008) "السياسة الاجتماعية ومواجهة الهجرة غير الشرعية"

كشفت الدراسة عن وجود ارتباط وثيق بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية وظاهرة الاتجار بالبشر، خصوصًا في ما يتعلق بالمهاجرين المصريين. وأشارت إلى أن الإحصاءات الرسمية لا تعكس الحجم الحقيقي للمشكلة، وذلك في ظل تقارير صادرة عن الأمم المتحدة تؤكد أن الشبكات الإجرامية تعمل على تهريب ما يصل إلى مليون شخص سنويًا من الدول الفقيرة، وتحقق من وراء ذلك أرباحًا تقدر بحوالي 5.3 مليار دولار سنويًا.

وتميزت هذه الدراسة بتسليطها الضوء على وعي الشباب المهاجرين بعدم قانونية سفرهم، حيث أوضحت أن 92.2٪ من هؤلاء الشباب يدركون أن هجرتهم غير شرعية، إلا أنهم يرون أنه

لا بديل قانوني متاح أمامهم. كما بيّنت نتائج الدراسة أن أكثر الوجهات التي يقصدها الشباب المصري في هجرتهم غير الشرعية هي: إيطاليا في المرتبة الأولى، تليها اليونان، ثم ليبيا ومالطا، كما أكدت الدراسة أن معظم المهاجرين يتم توقيفهم من قِبل السلطات فور وصولهم إلى بلد المقصد، وهو ما يُبرز الجانب السلبي لتلك الظاهرة، سواء على مستوى الأفراد أو المجتمع ككل

- دراسة (المصراتي، 2014) "الهجرة غير الشرعية بالمجمع الليبي".

راسة اجتماعية ميدانية عن المهاجرين غير الشرعية بمركز قنفودة بمدينة بنغاري.

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم خصائص المهاجرين غير الشرعيين الموقوفين بالمركز، ومعرفة العوامل التي دفعتهم إلى ترك بلدهم، وما الدوافع التي جعلتهم يقصدون لىبىا دون غيرها، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الهجرة سببها عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية، وأبرزها تدني أوضاع المهاجرين في بلدانهم إضافة إلى توفر فرص عمل في ليبيا.

- دراسة (أبوزيد والحضرمي، 2019) "الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي 2011–2017".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا، وتحليل أسبابها المرتبطة بتردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية نتيجة الحروب والصراعات التي شهدتها البلاد، مع التركيز على آثار هذه الظاهرة على الأمن القومي الليبي خلال الفترة من 2011 إلى 2017. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي من خلال تتبع التطورات الزمنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية داخل ليبيا، إلى جانب المنهج الوصفي التحليلي لتحليل واقع هذه الظاهرة الراهنة، كما استخدمت المنهج القانوني من خلال مراجعة أهم التشريعات والقوانين ذات الصلة بالهجرة غير الشرعية، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، كان أبرزها تأكيد صحة فرضية البحث التي تفيد بوجود علاقة ارتباطية بين الهجرة غير الشرعية والتأثيرات السلبية على الأمن القومي للدول المستقبلة للمهاجرين. كما أظهرت نتائج الدراسة أن التدفق الكبير للمهاجرين غير الشرعيين، والذي بلغ في عام 2018 ما يقارب 704 ألف مهاجر، قد ترك تداعيات أمنية واقتصادية واجتماعية وسياسية جسيمة على المجتمع الليبي.

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يمكن ملاحظة أن الدراسة الحالية تتقاطع مع العديد منها في تناولها لقضية الهجرة غير الشرعية، باعتبارها ظاهرة ذات أبعاد خطيرة تؤثر في

العديد من المجتمعات، ومنها المجتمع الليبي. ومع ذلك، تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة بتركيزها الميداني على عينة من طلبة كلية الاقتصاد والتجارة بمدينة زليتن، سعيًا إلى تسليط الضوء على العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع الشباب نحو الهجرة، مثل تدني مستويات المعيشة، وارتفاع معدلات البطالة، ما يدفعهم إلى البحث عن تحسين أوضاعهم المادية من خلال الهجرة، حتى وإن كانت بطرق غير شرعية.

هيكلية البحث:

يتكون البحث من محورين فقد تناول المحور الأول الجانب النظري، الذي ركز على مفهوم الهجرة غير الشرعية وأسبابها وآثارها.

والمحور الثاني اختص بالجانب التطبيقي، فقد تضمن الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات واختيار فرضية البحث.

وأخيرا تمت الإشارة إلى بعض الاستنتاجات والمقترحات المنبثقة في هذا البحث.

المحور الأول:

الإطار النظري للدراسة:

الهجرة غير الشرعية (مفهومها – أسبابها – آثارها):

تُعد الهجرة البشرية من منطقة إلى أخرى ظاهرة إنسانية قديمة، ارتبطت عبر التاريخ بالظروف المعيشية والمناخية التي دفعت الأفراد إلى التنقل المستمر بحثًا عن بيئة أكثر استقرارًا. وغالبًا ما يتجه الأفراد من المناطق الفقيرة إلى المناطق الغنية بحثًا عن فرص أفضل. ومع ذلك، قد يؤدي تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين إلى مجموعة من التحديات في الدول المستقبِلة، مثل ارتفاع معدلات البطالة، وصعوبة الاندماج الاجتماعي والثقافي، بالإضافة إلى التأثير السلبي على الدول المُصدِّرة للهجرة من خلال فقدان الكفاءات والمهارات البشرية المؤهلة.

1- مفهوم الهجرة الغير شرعية:

تنقسم الهجرة الخارجية من حيث الوضع القانوني إلى هجرة شرعية وهجرة غير شرعية. وتُعرف الهجرة الشرعية بأنها تلك التي تتم بموافقة رسمية من كل من دولة المغادرة ودولة الاستقبال، وفقًا للإجراءات القانونية المعتمدة. أما الهجرة غير الشرعية، فهي التي تتم دون الحصول على تصاريح أو تأشيرات قانونية، حيث يدخل الأفراد إلى أراضي الدول المضيفة بطرق غير مشروعة.

وتواجه معظم دول العالم، ولا سيما الدول الصناعية التي توفر فرص عمل كثيرة، تحديات متزايدة بسبب تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية..

يلجأ المهاجرون غير الشرعيين إلى وسائل متعددة للوصول إلى تلك البلدان، مثل التعامل مع شبكات التهريب، أو التسلل عبر الحدود، أو الدخول في زيجات صورية بهدف الحصول على الإقامة. كما يُسهم بعض الطلبة الدوليين في تفاقم هذه الظاهرة بعد انتهاء مدة إقامتهم الدراسية دون العودة إلى أوطانهم، ما يجعل وضعهم القانوني غير مشروع (نور، ومبارك، 2008، ص18).

ويعرفها الفقهاء بأنها جريمة تقع تحت طائلة القانون الجنائي. (مراد، 1997، ص133) في حين عرفها البعض الآخر بأنها تلك التي يخالف بها مرتكبها الأنظمة الموضوعة، فتطبق عليه العقوبات المقررة للخروج على هذه الأنظمة، (زكي، 1988، ص 93)

2- أسباب الهجرة غير الشرعية:

يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أسباب رئيسة:

- الأسباب الاقتصادية: إن التباين في المستوى الاقتصادي واضح بين الدول الطاردة والدول المستقبلة، ويرجع ذلك إلى نتيجة التذبذب الواضح في تنمية البلاد المرسلة، وتؤكد جميع المؤشرات إلى أن السبب الرئيس للهجرة يرجع إلى أسباب اقتصادية، وهي في الغالب ما تجعلهم لا يهتمون لما إذا كانت هجرتهم تتم بطرق وأساليب قانونية أو غير قانونية ويساعد على هذا عدم وجود الفرص الوظيفية الكافية داخل دولته ما يجعله يقوم بالبحث عن مصدر رزق في مكان آخر، (الريس،2017، ص11).

ولهذا فإن الهدف الأساسي من الهجرة هو ضمان فارق إيجابي بين الأجور المنخفضة في الدولة الأصل والمرتفعة في الدول المهاجر إليها، وكلما زاد الفارق في مستويات التشغيل والدخل زادت دوافع الهجرة لدى الأفراد ومن جهة أخرى فإن قرار الهجرة مرتبط بالقدرة على دفع تكاليفها، هذا ما يجعل الدول المستقبلة تلجأ إلى رفع التكاليف كوسيلة للحد أو التقليص من عدد المهاجرين إليها. (ذياب وآخرون، 2016، ص21).

- الأسباب الاجتماعية: هناك العديد من الأسباب الاجتماعية التي تدفع الأفراد إلى الهجرة خارج دولتهم، هروبا من الواقع الاجتماعي المُعاش، إذ تشكل الضغوط الاجتماعية خطراً على الأفراد،

نتيجة للتعقيدات البيروقراطية في مجتمعاتهم التي تحرمهم من تحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم وهي إحدى العوامل الطاردة، فضلا عما يتعرض له البعض الآخر من الاضطهاد وضغوط تضعف شعور الانتماء لديهم وما تعرضوا له من طمس وضياع، وأيضاً شعور بالانفصال عن روابطه واغترابه عنها، جعله يندفع إلى الخارج بحثا عما يعوضه عن مشاعر الغربة في وطنه. (شتا، 2007، ص 32).

فقرار الهجرة عامة وقرار الهجرة غير الشرعية خاصة، ما هو إلا نمط من أنماط السلوك الاجتماعي الذي يخضع للتحليل والدراسة، شكله شكل الأنماط السلوكية الأخرى. (اللحام، 2016، ص68)

– الأسباب السياسية: تعتبر الدوافع الأمنية والسياسية من بين أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فمنذ عقود والعالم يتخبط في صراعات مختلفة أدت إلى سلب الشعوب حقها في الحياة والأمان، ونصب خيراتها، ما زاد من حياة الفقر بالإضافة إلى ما خلفه الاستعمار من مشكلات.

تُعد الأسباب السياسية القسرية من العوامل المهمة التي تدفع الأفراد إلى الهجرة، إذ تشمل هذه الأسباب الضغوط الناتجة عن التهديدات المباشرة، والاستيلاء القسري، والتدخلات العسكرية الخارجية، والتي غالبًا ما تُجبر السكان على النزوح خارج بلدانهم. كما يُشكل الضغط السياسي الداخلي سببًا آخر للهجرة، خصوصًا في الدول النامية التي تفتقر إلى الأنظمة الديمقراطية وتسودها الأنظمة الاستبدادية. وتُسهم الثورات الداخلية، والانقلابات العسكرية، والنزاعات والحروب الأهلية، في تفاقم هذه الظاهرة، ما يدفع الأفراد إلى البحث عن بيئة أكثر استقرارًا وأمانًا خارج حدود أوطانهم.

3– الآثار الناتجة عن الهجرة غير الشرعية:

– الآثار الاجتماعية: تُخلف الهجرة غير الشرعية آثارًا اجتماعية واسعة النطاق، لا تقتصر على الدول والمجتمعات فحسب، بل تمتد لتشمل المؤسسات المعنية والمهاجرين أنفسهم. ومن أبرز هذه الآثار ما يتعرض له المهاجر غير الشرعي من مخاطر تهدد حياته، خاصة أثناء محاولات العبور عبر البحار، حيث قد تنتهي تلك المحاولات بالموت.

كما تُعد ظاهرة التفكك الأسري والاجتماعي من أبرز التداعيات الاجتماعية المصاحبة للهجرة غير الشرعية، إذ يضطر المهاجر إلى ترك أسرته وأقاربه، ما يؤدي إلى ضعف الروابط الأسرية والاجتماعية في بلده الأصلي. ويُسهم هذا الانفصال في إضعاف شعور المهاجر بالانتماء والارتباط الاجتماعي، ويؤثر سلبًا على استقراره النفسي والاجتماعي، ويضعف الروابط الإنسانية التي تربطه بمجتمعه الأصلي. (فكرون، 2017، ص133).

ومن الآثار الاجتماعية أيضا التغير في التركيبة الاجتماعية لكل في دول المهجر والمنشأ نتيجة ما يسمى بالانتقاء الهجري، حيث يترتب على الهجرة انتقال الشباب (الذكور) من الدول الأصل إلى دول المهجر، ما يؤثر سلبا على التركيبة الاجتماعية للمجتمع، وازدواجية الولاء عند المهاجرين، حيث إن الهجرات تعتبر مؤقتة من وجهة نظر السكان الأصليين، حيث ذلك في الدول النفطية.

– الآثار الاقتصادية: للهجرة غير الشرعية آثاراً اقتصادية على مختلف المستويات سواء على الدول المصدرة أو المستقبلة وغالبا ما تكون في الدول النامية التي لا يزال اقتصادها يعتمد بشكل كلي على الزراعة مما يؤدي إلى نقص في الأيدي العاملة في هذه الدولة، ونقص في إنتاج المحاصيل الزراعية بينما في الجانب الآخر وهو الدولة المستقبلة، يؤدى المهاجر إلى توفير الأيدي العاملة فيها بشكل فعلي، حيث يشير بعض الباحثين إلى ما يفيد التفسير الاقتصادي للهجرة بقولهم: إن المهاجر يترك وطنه أصلا بحثا عن العمل (جلبي، 1998، ص255).

كما تؤدى الهجرة غير الشرعية إلى إحباط العمالة الوطنية التي لم تنجح في الهجرة، وفقدان الحافز لديهم على التقدم والتطوير بل وقد يصل الأمر إلى الشعور بعدم الولاء للمؤسسات الوطنية نتيجة للمقارنة بين ما يتقاضاه في وطنه وما يتقاضاه أقرانه في دول المهجر، وأن بعض المهاجرين غير الشرعيين قد يقبلون العمل في أعمال لا تتناسب مع قدراتهم المهنية، ما يؤدي إلى فقدانهم لتلك المهارة مع مرور الوقت.

– الآثار السياسية: رغم تداخل الآثار المترتبة على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والتي تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والأمنية، إلا أن درجة تأثير هذه الآثار تختلف باختلاف الدول وظروفها الزمنية والسياسية. وتُعد الأخطار السياسية من أبرز التداعيات المحتملة لهذه الظاهرة، حيث يُشكل تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين، بصورة خارجة عن الأطر القانونية

المعتادة، عبئًا ثقيلاً على دول العبور والاستقبال على حد سواء، ويؤدي إلى تحديات متزايدة في إدارتها والتعامل معها.

– الآثار الأمنية: يمثل الأمن ركيزة أساسية في تحقيق التنمية والاستقرار في أي دولة، ومن ثم فإن اختلاله يؤدي إلى إعاقة مسارات التنمية وإفشال جهودها. وتُعد الهجرة غير الشرعية أحد العوامل التي تسهم في إضعاف المنظومة الأمنية، نظرًا لارتباطها الوثيق بانتشار أنشطة الجريمة المنظمة، مثل تهريب البشر، والاتجار بالبشر، وتزوير الوثائق، وغيرها من الممارسات غير القانونية التي تتغذى على غياب الضوابط الأمنية وتفشي الفوضى على الحدود

فالمهاجر غير الشرعي يعد فريسة سهلة الاستغلال سواء أكان عملاً مشروعاً أو غير مشروع، حيث يتعرض للابتزاز ويكون من السهل الزج به في أعمال إجرامية سواء أكانت في دولة العبور أو دولة المهجر، نتيجة إقامته غير المشروعة. (سلام، 2010، ص ص 249 – 250)

المحور الثاني:

الإطار التطبيقي للبحث:

الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات واختبار فرضيات البحث:

– أولاً: أسلوب البحث:

يمكن أن تقسم البيانات التي تستند إليها الدراسات التطبيقية حسب مصادرها إلى قسمين، بيانات تاريخية وتوفرها النشرات والإحصائيات والتقارير الرسمية والكتب وما إلى ذلك، وبيانات مستخلصة من العمل الميداني، وغالبا ما تجمع عن طريق استمارة الاستبانة، وهذا ما اعتمد في هذا البحث.

– مجتمع وعينة البحث:

نظراً لأن المجتمع المُستهدف بهذه الدراسة هم جميع طلاب وطالبات كلية الاقتصاد والتجارة زليتن لفصل الربيع 2024م والبالغ عددهم 988 طالب وطالبة، فقد قام الباحث بتوزيع استمارة استبانة البحث على عينة من طلاب وطالبات كلية الاقتصاد زليتن فتم توزيع عدد 170 استمارة استبانة ، وتم استرجاع عدد (151) استمارة استبانة بعد تعبئتها واستكمالها من قبل الطلبة بالكلية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (1): يبين عدد الاستبانات الموزّعة والفاقد منها والصّالحة للتحليل

الاستمارات الموزعة	الفاقد منها	المتحصل عليها	المستبعد	الخاضع للدراسة	نسبة الاستجابة
170	19	151	5	146	%86

- أداة البحث:

قام الباحث بإعداد استمارة استبانة للحصول على البيانات المطلوبة لإنجاز البحث، حيث تم اعداد استمارة استبانة أسباب ميول الشباب الليبي للهجرة غير الشرعية.

تتكون استمارة الاستبانة من متغيرين هما:

- المتغير الأول: العبارات الخاصة بالمعلومات العامة، ممثلة للمتغيرات (العمر، التخصص العلمي، الجنس).
- المتغير الثاني: العبارات الخاصة بالهجرة غير الشرعية، ويشتمل على (3) محاور كما يلي:
- المحور الأول: أسباب ميول الشباب نحو الهجرة غير الشرعية، ويشتمل على (9) عبارات جزئية.
- المحور الثاني: دوافع الهجرة غير الشرعية، ويشتمل على (6) عبارات جزئية.
- المحور الثالث: الآثار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية، ويشتمل على (6) عبارات جزئية.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات متغيرات الدراسة حسب الجدول التالي:

جدول رقم (2): يوضح درجات مقياس ليكرت الثلاثي

الاستجابة	غير موافق	محايد	موافق
درجة الممارسة	ضعيفة	متوسطة	عالية
القيمة	1	2	3

- ثبات الاستبانة: Reliability

يقصد بثبات استبانة البحث أن تعطي هذا الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة البحث من خلال معامل ألفا كرونباخ، وكانت النتائج كما في الجدول (3).

جدول رقم (3): يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات استبانة البحث

المحاور	ألفا كرونباخ
أسباب ميول الشباب نحو الهجرة غير الشرعية	0.81
دوافع الهجرة غير الشرعية	0.74
الآثار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية	0.74
الدرجة الكلية لمعامل الفا كرنباخ لجميع عبارات الاستبانة	**0.82**

يتضح من النتائج بالجدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت عالية لجميع عبارات الاستبانة حيث كانت (0.82)، وكذلك لكل محور من محاور الاستبانة وبذلك فإن استبانة البحث في صورتها النهائية كما في الملاحق قابل للتوزيع.

بذلك يكون الباحث قد تأكد من ثبات استبانة الدراسة ما يجعله على ثقة بصحتها وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة عن تساؤلات البحث واختبار فرضيتها.

- الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

تم تفريغ وتحليل استبانة البحث من خلال الحزمة الإحصائية Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، ومن الأدوات والمقاييس الإحصائية المستخدمة ما يلي:

1) النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما، ويفيد الباحث في وصف آراء عينة البحث.

2) التمثيل البياني لوصف خصائص عينة البحث.

3) اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

4) اختبار T حول المتوسط لعينة واحدة.

ثانيا: التحليل الإحصائي للبيانات واختبار فرضيات البحث

1- الوصف الإحصائي لعينة البحث وفق المعلومات العامة للمبحوثين.

2- تحليل البيانات المتعلقة بمجالات البحث اختبار فرضيته.

أولاً: الوصف الإحصائي لعينة البحث وفق الخصائص والسمات الشخصية:

فيما يلي عرض لعينة البحث وفق هذه الخصائص والسمات.

– توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر:

من الجدول رقم (4) يتضح بأن تقريباً 52.05% من طلاب وطالبات كلية الاقتصاد زليتن كانوا كانت أعمارهم تتراوح من 21 سنة إلى 23 سنة، وأن حوالي 27.40% من الطلبة بعينة البحث كانت أعمارهم من 24 سنة إلى 26 سنة في حين أن 14.40% منهم كانت أعمارهم محصورة بين 18 سنة و20 سنة، بينما كان فقط 6.15% من أفراد العينة أعمارهم كانت من 27 سنة الى 30 سنة.

جدول رقم (4): يوضح التوزيع التكراري والنسبي لمتغير العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية %
من 18 سنة إلى 20 سنة	21	%14.40
من 21 سنة إلى 23 سنة	76	%52.05
من 24 سنة إلى 26 سنة	40	%27.40
من 27 سنة إلى 30 سنة	9	%6.15
المجموع	146	%100

توزيع الطلاب والطالبات بعينة البحث وفقاً لمتغير العمر

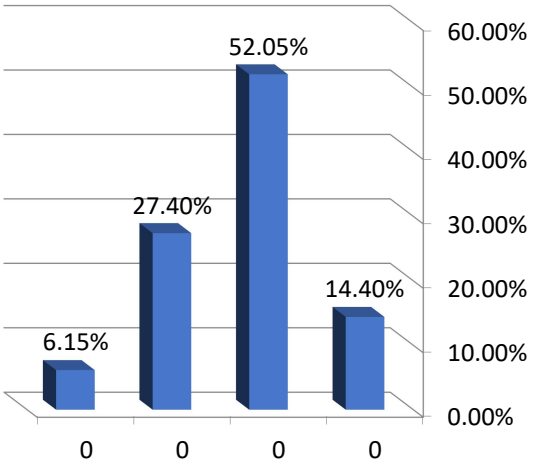

الشكل رقم (1) يوضح التمثيل البياني لمفردات العينة حسب العمر

– توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي:

يبين الجدول رقم (5) أن حوالي 30.8% من الطلاب والطالبات بعينة البحث تخصصهم العلمي تمويل ومصارف، في حين أن 24% منهم كان تخصصهم اقتصاد وأن 19.2% كان تخصصهم محاسبة في حين أن حوالي 13.7% كان تخصصهم العلمي إدارة أعمال بينما فقط حوالي 12.3% من الطلبة المبحوثين كان تخصصهم علوم سياسية.

جدول رقم (5): يوضح التوزيع التكراري والنسبي للتخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية %
اقتصاد	35	%24
محاسبة	28	%19.2
إدارة أعمال	20	%13.7
علوم سياسية	18	%12.3
تمويل ومصارف	45	%30.8
المجموع	146	%100

توزيع الطلاب والطالبات بعينة البحث وفقاً لمتغير التخصص العلمي

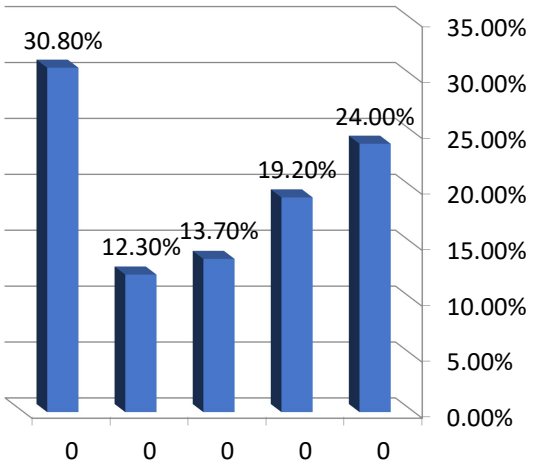

الشكل رقم (2): يوضح التمثيل البياني لمفردات العينة حسب التخصص العلمي

توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس:

يتضح من الجدول رقم (6) أن 54.1% من مقررات عينة البحث كانوا من الذكور بينما نجد فقط 45.9% منهم كانوا من الإناث.

جدول رقم (6) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لمتغير الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية %
ذكر	79	%54.1
أنثى	67	%45.9
المجموع	146	%100

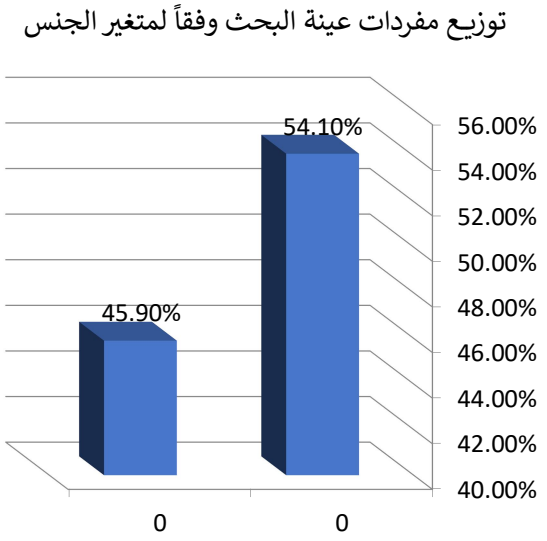

الشكل رقم (3) يوضح التمثيل البياني لمفردات العينة حسب الجنس

ثانياً: تحليل البيانات المتعلقة بمجالات البحث واختبار فرضيته:

قام الباحث بإجراء التحليل الإحصائي لجميع متغيرات الدراسة وفقاً لإجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات الواردة في الاستبانة، حيث احتسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، مع الأخذ في الاعتبار تدرج المقياس المستخدم في الدراسة، واستنادًا إلى ذلك فقد تم الاعتماد على المعايير التالية لتفسير قيم المتوسطات الحسابية لبيانات الدراسة:

جدول (7) معيار متوسط إجابات المبحوثين لمقياس ليكرت الثلاثي

المتوسط الحسابي	اتجاه الرأي	المستوى
1.00 – 1.67'	غير موافق	منخفض
1.67– 3.34'	محايد	متوسط
2.34 – 3.00	موافق	مرتفع

لتحليل البيانات المتحصل عليها من عينة البحث والحصول على نتائج تمكن الباحث من الإجابة عن التساؤل الذي تطرحه فرضية البحث قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محاور استبانة البحث (أسباب ميول الشباب نحو الهجرة غير الشرعية، دوافع الهجرة، الآثار المترتبة عن الهجرة) للتعرف على الدور الذي تلعبه الدوافع الاقتصادية والأوضاع السياسية في دفع الشباب نحو الهجرة الغير شرعية فكانت النتائج كما يلي:

– تحليل عبارات المحور الأول (أسباب ميول الشباب نحو الهجرة غير الشرعية)

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين نحو أسباب ميول الشباب نحو الهجرة غير الشرعية

رقم الفقرة	العبارات الجزئية	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التأثير
1	سوء الأوضاع الاقتصادية في كافة المجالات	109	20	17	2.64	0.694	عالية
2	انتهاك والاعتداء على الحريات الشخصية عدم الاستقرار السياسي	95	29	22	2.51	0.754	عالية
3	الحرب والانقسامات الحاصلة في البلد	98	25	23	2.52	0.763	عالية
4	توزيع الوظائف على حسب الانتماء الحزبي أو القبلي أو المناطقي لا على الكفاءة والخبرة	99	29	18	2.56	0.714	عالية
5	عدم اهتمام المسؤولين بالدولة لتلبية احتياجات المحتاجين من الخريجين	120	10	16	2.72	0.662	عالية
6	عدم الحصول على عمل في القطاعين العام والخاص	70	48	28	2.29	0.772	متوسطة
7	الشعور بالاغتراب داخل المجتمع	44	43	59	1.90	0.850	متوسطة
8	غلاء المعيشة وعدم القدرة على توفير الاحتياجات	120	16	10	2.76	0.579	عالية
9	عدم الاستقرار السياسي	113	16	17	2.66	0.688	عالية

تشير البيانات الواردة في الجدول (8) أن العبارة الجزئية الثامنة " غلاء المعيشة وعدم القدرة على توفير الاحتياجات "جاءت بأعلى درجة تأثير في محور أسباب ميول الشباب نحو الهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (2.76) وانحراف معياري بلغ (0.579) وهذا يدل على أن الطلبة بكلية الاقتصاد والتجارة زليتن يرون أن غلاء المعيشة وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات يعد أهم أسباب ميول الشباب نحو الهجرة غير الشرعية.

كما يتضح من الجدول أن العبارة الجزئية الخامسة "عدم اهتمام المسؤولين بالدولة لتلبية احتياجات المحتاجين من الخريجين" جاءت في المرتبة الثانية بهذا المحور بدرجة عالية من التأثير بمتوسط حسابي (2.72) وانحراف معياري بلغ (0.662) وبذلك فإن الطلبة بكلية الاقتصاد والتجارة يعتبرون أن عدم اهتمام الدولة بالخريجين وتلبية احتياجاتهم يعد أحد أهم أسباب ميول الشباب نحو الهجرة غير الشرعية.

في حين جاءت العبارة الجزئية التاسعة "عدم الاستقرار السياسي" في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية كأحد أهم أسباب ميول الشباب للهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (2.66) وانحراف معياري (0.688) أي بدرجة عالية من التأثير.

– تحليل عبارات المحور الثاني (دوافع الهجرة غير الشرعية)

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين نحو دوافع الهجرة غير الشرعية

رقم الفقرة	العبارات الجزئية	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التأثير
1	البحث عن فرص عمل أفضل	113	23	10	2.71	0.598	عالية
2	البحث عن حياة أفضل من بلدي	87	30	29	2.40	0.810	عالية
3	البحث عن دخل أفضل	114	19	13	2.70	0.636	عالية
4	الاستقرار السياسي والأمني في الدول المهاجر لها	92	31	23	2.48	0.754	عالية
5	عدم الارتياح والشعور بالعجز من متطلباتي في وطني الأصلي	83	36	27	2.39	0.791	عالية
6	احترام العمالة الوافدة	70	42	34	2.25	0.821	متوسطة

تشير البيانات الواردة في الجدول (9) أن العبارة الجزئية الأولى "البحث عن فرص عمل أفضل" جاءت بأعلى درجة تأثير في محور دوافع الهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (2.71) وانحراف معياري بلغ (0.598) وهذا يدل على أن الطلبة بكلية الاقتصاد والتجارة زليتن يرون أن البحث عن فرص عمل أفضل يعد أهم دافع للشباب نحو الهجرة غير الشرعية.

كما يتضح من الجدول أن العبارة الجزئية الثالثة " البحث عن دخل أفضل" جاءت في المرتبة الثانية بهذا المحور بدرجة عالية من التأثير بمتوسط حسابي (2.70) وانحراف معياري بلغ (0.636) أي أن الطلبة بعينة البحث يعتبرون أن البحث عن دخل أفضل يعد أحد أهم الدوافع نحو الهجرة غير الشرعية.

بينما جاءت العبارة الجزئية الرابعة "الاستقرار السياسي والأمني في الدول المهاجر لها" في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية كأحد أهم أسباب ميول الشباب للهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (2.48) وانحراف معياري (0.754) أي بدرجة عالية من التأثير.

– تحليل عبارات المحور الثالث (الآثار المترتبة عن الهجرة)

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين نحو الآثار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية

رقم الفقرة	العبارات الجزئية	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
1	انتشار ظاهرة الجريمة	91	23	32	2.41	0.836	عالية
2	التخلي عن الجنسية الوطنية	40	21	85	1.70	0.882	متوسطة
3	التغيير في التركيبة الاجتماعية	73	31	42	2.22	0.875	متوسطة

رقم الفقرة	العبارات الجزئية	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
4	تعرض المهاجرين غير الشرعيين للموت سواء في البر أو البحر	111	13	22	2.62	0.745	عالية
5	للمهاجرين عادات وتقاليد مختلفة	84	34	28	2.39	0.800	عالية
6	تكوين عصابات التهريب كتجارة البشر أو المخدرات	86	17	43	2.30	0.897	متوسطة

تشير البيانات الواردة في الجدول (10) أن العبارة الجزئية الرابعة " تعرض المهاجرين الغير شرعيين للموت سواء في البر أو البحر " جاءت بأعلى درجة ممارسة في محور الآثار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (2.62) وانحراف معياري بلغ (0.745) وهذا يدل على أن طلبة كلية الاقتصاد والتجارة بزليتن يرون أن تعرض المهاجرين للموت سواء في البر أو البحر من أكثر الآثار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية.

كما يبين الجدول أن العبارة الجزئية الأولى "انتشار ظاهرة الجريمة" جاءت في المرتبة الثانية بهذا المحور بدرجة عالية من الممارسة بمتوسط حسابي (2.41) وانحراف معياري بلغ (0.836) أي أن الطلبة بعينة البحث يعتبرون أن انتشار ظاهرة الجريمة يعد من أهم الآثار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية.

بينما جاءت العبارة الجزئية الخامسة "للمهاجرين عادات وتقاليد مختلفة" في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية كأحد أهم الآثار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (2.39) وانحراف معياري (0.800) أي بدرجة عالية من الممارسة.

– اختبار فرضية البحث:

فرضية البحث "أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة أسباب الهجرة غير الشرعية، فقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور، وما يقابله من ارتفاع في مستوى المعيشة وزيادة معدلات البطالة، إلى جانب الأوضاع السياسية الغير مستقرة وقفت جميعها وراء رغبة العديد من الشباب الليبي في الهجرة بحثاً عن وضع معيشي أفضل".

ويمكن إعادة صياغة هذه الفرضية كالتالي:

– فرضية العدم H0: لا تلعب الأسباب الاقتصادية والسياسية دوراً في ميول الشباب نحو الهجرة غير الشرعية.

– الفرضية البديلة H1: تلعب الأسباب الاقتصادية والسياسية دوراً في ميول الشباب نحو الهجرة غير الشرعية.

ولاختبار فرضية البحث قام الباحث بإجراء اختبار(T) حول المتوسط الحسابي العام لعبارات المحورين الأول والثاني فكانت نتائج الاختبار كما يلي:

جدول (11): اختبار(T) حول المتوسط الحسابي العام لعبارات المحورين الأول والثاني (أسباب ميول الشباب نحو الهجرة الغير شرعية، دوافع الهجرة غير الشرعية)

فرضية العدم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	الدلالة Sig
لا تلعب الأسباب الاقتصادية والسياسية دوراً في ميول الشباب نحو الهجرة غير الشرعية	2.50	0.373	16.166	0.00

من الجدول (11) نجد أن مستوى المعنوية المحسوب 0.00 أصغر من 0.05 وعليه يتم رفض فرض العدم "لا تلعب الأسباب الاقتصادية والسياسية دوراً في ميول الشباب نحو الهجرة غير الشرعية" وقبول الفرض البديل ما يعني أن للأسباب الاقتصادية والسياسية دوراً كبيراً في ميول الشباب نحو الهجرة غير الشرعية وبالنظر إلى المتوسط الحسابي العام (2.50) وبانحراف المعياري 0.373 فإنه يقع في الفترة من (2.34– 3.00) ومن ثم فإن درجة التأثير عالية ما يعني أنه وحسب وجهة نظر الطلبة بكلية الاقتصاد زليتن فإن الأسباب الاقتصادية والسياسية لها تأثير كبير في توجه الشباب الليبي نحو الهجرة غير الشرعية.

ومن ثم يمكن القول والتأكيد على أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة أسباب الهجرة غير الشرعية للشباب الليبي.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

1– تأتي الدوافع الاقتصادية في مقدمة أسباب الهجرة غير الشرعية، فقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور، وما يقابله من ارتفاع في مستوى المعيشة وزيادة معدلات البطالة، إلى جانب الأوضاع السياسية غير المستقرة تسهم بشكل كبير في زيادة رغبة العديد من الشباب الليبي في الهجرة بحثاً عن وضع معيشي أفضل.

2– تأتي الدوافع السياسية في المرتبة الثانية بعد الدوافع الاقتصادية بينما تأتي الدوافع الاجتماعية في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية ودرجة التأثير في ميول الشباب الليبي نحو الهجرة غير الشرعية.

3- يعد غلاء المعيشة وعدم القدرة على توفير الاحتياجات أهم أسباب ميول الشباب نحو الهجرة غير الشرعية.

4- يسهم عدم اهتمام المسؤولين بالدولة لتلبية احتياجات المحتاجين من الخريجين بشكل كبير في زيادة اتجاه الشباب الليبي نحو الهجرة غير الشرعية.

5- للتجاذبات السياسية وحالة عدم الاستقرار السياسي دور فعال في توجه الشباب الليبي للهجرة غير الشرعية.

6- اتباع الدولة والمؤسسات الحكومية لسياسة توزيع الوظائف على حسب الانتماء الحزبي أو القبلي أو المناطقي لا على الكفاءة والخبرة يلعب دوراً كبيراً في زيادة ميول الشباب تحو الهجرة.

7- تسهم الحرب والانقسامات الحاصلة في البلد بدرجة عالية في زيادة نمو الاتجاه لدى الشباب الليبي نحو الهجرة غير الشرعية.

8- يعد البحث عن فرص عمل أفضل من أهم دوافع الشباب الليبي نحو الهجر غير الشرعية.

9- البحث عن دخل أفضل يتناسب مع متطلبات الحياة الحديثة يشكل دافع قوي لدى الشباب الليبي للتوجه نحو الهجرة غير الشرعية.

10- يعتبر الاستقرار السياسي والأمني بالدول المهاجر لها أحد الدوافع المهمة لدى الشباب الليبي للتوجه نحو الهجرة غير الشرعية.

11- من أهم الآثار السلبية لتوجه الشباب نحو الهجرة غير الشرعية تعرض المهاجرين غير الشرعيين للموت سواء في البر أو البحر.

ثانياً: التوصيات:

1- يوصي الباحث الجهات المسؤولة بالدولة والمؤسسات الاقتصادية بضرورة وضع الخطط المناسبة والإجراءات الفورية لخلق نوع من الاستقرار الاقتصادي والنزول بمستوى المعيشة للحد الذي يتماشى والدخل العام للمواطن الليبي.

2- ضرورة اهتمام الدولة بالخريجين وتوفير فرص العمل المناسبة لهم بهدف احتوائهم ودعمهم لتوفير احتياجاتهم.

3- تفعيل الرقابة الإدارية على توظيف الخريجين وإتاحة فرص العمل وفقاً للكفاءات والإمكانيات وبعيداً عن أي تجاذبات سياسية أو انتماءات جهوية أو قبلية.

4- يوصي الباحث منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الثقافية بضرورة الاهتمام بشريحة الشباب وتوعيتهم والابتعاد بهم عن التجاذبات السياسية والعمل على توصيل صوتهم ومتطلباتهم للمسؤولين بمؤسسات الدولة.

المراجع

أولا: الكتب:

1- جلبي، على عبد الرزاق (1998)، علم اجتماع السكان، دار المعرفة، الإسكندرية، 1ط.

2- زكى، بدوى (1988)، معجم مصطلحات العمل، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط1.

3- سلام، أحمد رشاد (2010)، الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير الشرعية، مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية المملكة السعودية.

4- شتاء، السيد على (2007)، هجرة العقول العربية والتخطيط لاستقطابها في الدول العربية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية ط1.

5- مراد، عبد الفتاح (1997)، المعجم القانوني الرباعي اللغة الكرنك للكمبيوتر، مصر.

6- نور، عثمان الحسن، والمبارك ياسر عوض (2008)، الهجرة غير المشروعة والجريمة، بمركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض، المملكة العربية السعودية.

ثانياً: المجلات والدوريات العالمية:

1- اللحام، أحمد الأصفر (2016)، الأضرار النفسية والاجتماعية للهجرة غير المشروعة، دار جامعة نايف للنشر، الرياض.

2- الربايعة، أحمد (١٩٩٥) ، التغير في ثقافة المهاجرين العرب في مدينتي بنجامين وسيركولى في الولايات المتحدة الأمريكية، دراسة استطلاعية في التمثل الثقافي، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد الخامس، العدد الأول.

3- المصراتي، عبد الله (2014)، الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي، دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفودة بنغازي، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب الرياضي.

4- غانم، عبدالغنى (1995)، المهاجر المصري، دراسة سوسيوانتروبولوجية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

5- فكرون، عزالدين مختار، والجد، على مفتاح (2017)، مجلة الدراسات الاقتصادية والأعمال، المجلد (161)، العدد (1)، يونيو.

ثالثاً: الندوات والمؤتمرات العلمية:

1- أحمد، محمد سيد (2008)، الهجرة غير الشرعية بين حلم الشمال والموت غرقاً، ندوة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للهجرة الدولية على المجتمعات، أكاديمية الدراسات العليا بطرابلس، يوليو.

2- الريس، أحمد محمد هشام (2017)، الإعلام والهجرة غير المشروعة، المؤتمر العلمي الرابع في الفترة 23- 24 أبريل جامعة طنطا، كلية الحقوق.

3- شريف، إيمان، وعبد العزيز، صفية (2008)، السياسة الاجتماعية ومواجهة الهجرة غير الشرعية، المؤتمر السنوي العاشر "السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مايو.

4- وش، بشير محمد (2000)، تطور دواعي هجرة المغاربة إلى الخارج، ندوة لجنة القيم الروحية والفكرية التابعة لأكاديمية المملكة المغربية.

رابعاً: رسائل الماجستير:

1- أبو زيد، محمد امحمد محمد، والحضرمي، عمر حمدان (2019)، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، الأردن.

2- ذياب شوقي، وبوعكاز صابرين (2016)، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط "دراسة حالة المغرب نموذجا"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.